العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

نشوء دولة فنلندا 1917-1920

م.م زينب منذر شهاب احمد
جامعة ديالى _ كلية التربية للعلوم الإنسانية
@gmail.com724zainabmunther

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث نشوء الدولة الفنلندية خلال الفترة 1917–1920، وهي مرحلة اتسمت بتحولات سياسية واجتماعية عميقة. فقد شكّلت مسألة الأرض والصراع بين الملاك والمستأجرين محورًا أساسيًا في التوترات الاجتماعية، بينما ساهمت الحرب العالمية الأولى في إحداث أزمات اقتصادية ومعيشية انعكست على الريف والمدينة على السواء. كما شهدت هذه المرحلة تبلور الأحزاب السياسية، ولا سيما الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SDP) وحزب الاتحاد الزراعي (Maalaisliitto)، في استقطاب الفلاحين والمستأجرين. ومع إعلان الاستقلال في 6 ديسمبر 1917 وما تلاه من الحرب الأهلية عام 1918، ثم إقرار قانون التوربـاري (Torpparilaki) عام 1918 وتوقيع معاهدة تارتو 1920، برزت ملامح الدولة الفنلندية الحديثة بوصفها كيانًا سياديًا معترفًا به دوليًا، و يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في هذا التشكل، وتحليل دور الصراع الاجتماعي والسياسي في تحديد طبيعة الدولة الجديدة.

الكلمات المفتاحية : (فنلندا ، تارتو ، برنامج فورسا ، ستولبرغ ، الحملات الكاريلية)

The Emergence of the State of Finland (1917–1920)

AL. Zinab Mundir Shihab Ahmad
University of Diyala – College of Education for Humanities and Social Science

Abstract:

This study examines the emergence of the Finnish state during the period 1917–1920, a phase marked by profound political and social transformations. The issue of land ownership and the conflict between landowners and tenants constituted a central محور in social tensions, while World War I contributed to economic and living crises that affected both rural and urban areas.This period also witnessed the consolidation of political parties, particularly the Social Democratic Party(SDP) and the Agrarian Union (Maalaisliitto), which mobilized peasants and tenant farmers. Following the declaration of independence on December 6, 1917, the subsequent civil war in 1918, the enactment of the Tenant Farmers Act (Torpparilaki) in 1918, and the signing of the Treaty of Tartu in 1920, the features of the modern Finnish state began to emerge as a sovereign entity recognized internationally.This research aims to examine the internal and external factors that contributed to this formation and to analyze the role of social and political conflict in shaping the nature of the new state

Keywords: Finland, Tartu, Forces Programme, Stolberg, Karelian Campaigns

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال المركزي: كيف أسهمت التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، إلى جانب العوامل الدولية، في تشكيل الدولة الفنلندية بين عامي 1917 و1920؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة إشكاليات فرعية، منها:

1. ما الدور الذي لعبته مسألة الأرض في تأجيج الصراع الاجتماعي؟
2. كيف انعكس انقسام الريف بين الاشتراكيين والملاك على الحرب الأهلية؟
3. إلى أي مدى شكّلت التحولات الدولية (الحرب العالمية الأولى، معاهدة تارتو) إطارًا خارجيًا لتثبيت الاستقلال

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أنّ نشوء الدولة الفنلندية لم يكن مجرد نتيجة لإعلان الاستقلال في ديسمبر 1917، بل ثمرة لتفاعل معقد بين صراع اجتماعي داخلي وصراع سياسي–دبلوماسي خارجي. فالانقسامات الطبقية في الريف، والإصلاحات الزراعية، والحرب الأهلية من جهة، والاعتراف الدولي المكرس في معاهدة تارتو من جهة أخرى، كلها عناصر تضافرت في تشكيل هوية الدولة الجديدة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في عدة نقاط منها

1. يقدم البحث تحليلًا تاريخيًا متكاملًا لمرحلة مفصلية قلّما حظيت بدراسة معمقة في الأدبيات العربية.
2. إبراز دور العوامل الاجتماعية (مسألة الأرض والبروليتاريا الريفية) في تكوين الدولة، إلى جانب الأبعاد السياسية والدبلوماسية.
3. الإسهام في فهم ديناميات الانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى دولة قومية حديثة، وهو ما يعزز المقارنة مع تجارب دول أخرى في شرق أوروبا وشمالها.
4. ايضاح كيفية التداخلات و التحولات المحلية مع السياق الدولي ما بعد الحرب العالمية الأولى، مما يجعل التجربة الفنلندية نموذجًا مهمًا لفهم نشوء الدول الصغيرة في بيئة مضطربة.

المقدمة

مثّل إعلان استقلال فنلندا في السادس من كانون الأول 1917 لحظة فارقة في تاريخ شمال أوروبا، إذ انتقلت البلاد من وضع التبعية لروسيا القيصرية إلى مسار بناء دولة قومية حديثة. غير أنّ هذا الاستقلال لم يأتِ في ظروف مستقرة، بل جاء محاطًا بأزمات اقتصادية فرضتها الحرب العالمية الأولى، وتوترات اجتماعية ناجمة عن مسألة الأرض، وصراعات سياسية بين القوى الاشتراكية والمحافظة. وقد أدى هذا المناخ المضطرب إلى انفجار الحرب الأهلية عام 1918، وما أعقبها من محاولات شاقة لإعادة بناء الدولة وترسيخ شرعيتها داخليًا وخارجيًا، وفي هذا السياق، واجهت فنلندا أيضًا تحديات خارجية على مستوى الاعتراف الدولي، ولا سيما مع روسيا السوفيتية التي لم تُقِر باستقلالها إلا بعد توقيع معاهدة تارتو في 14 أكتوبر 1920. وقد ترافق ذلك مع إصلاحات سياسية واجتماعية مهمة، أفضت في النهاية إلى انضمام البلاد إلى عصبة الأمم في ديسمبر 1920، الأمر الذي منحها مكانة دولية شرعية ضمن النظام العالمي لما بعد الحرب، وقد اتبعت الباحثة الأسلوب التاريخي–التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الحاجة، وذلك عبر تتبع الأحداث في تسلسلها الزمني وتحليل العوامل الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بها. كما اعتمدت على المصادر الأولية مثل الوثائق البرلمانية ومعاهدات الفترة، إلى جانب الدراسات الحديثة التي تناولت تاريخ فنلندا في تلك المرحلة، وقد تكوّن البحث من أربعة مباحث مترابطة، تناول المبحث الأول نشوء دولة

فنلندا بين عامي 1917–1920 من خلال البدايات الاجتماعية والاقتصادية التي مهّدت لتأسيسها. واستعرض المبحث الثاني انزلاق فنلندا إلى أتون الحرب الأهلية عام 1918، مبرزًا أسبابها ونتائجها على المجتمع والدولة. وتناول المبحث الثالث جهود تثبيت الاستقلال وإنشاء مؤسسات الدولة الفنلندية بين عامي 1918–1920، مع التركيز على الشرعية الداخلية والدولية. أما المبحث الرابع فقد ركّز على الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وصولًا إلى معاهدة تارتو 1919–1920 التي أرست الاعتراف الدولي بفنلندا وحددت مكانتها في النظام العالمي، وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة لفترة التأسيس الأولى للدولة الفنلندية، عبر تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تضافرت في صياغة ملامح الجمهورية الحديثة.

المبحث الأول : نشوء دولة فنلندا 1917–1920: البدايات الاجتماعية والاقتصادية

كانت فنلندا عشية استقلالها عام 1917 بلدًا ريفيًا بالأساس، إذ بلغ عدد سكانها 3,345,660 نسمة عاش نحو 84% منهم في الأرياف معتمدين على الزراعة ، وهو ما جعل الاقتصاد هشًّا أمام التحولات المفاجئة، ومنذ مطلع القرن العشرين، ارتبطت صناعة الأخشاب بالأسواق الغربية [1] ، إلا أن إغلاق هذه الأسواق مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 أدى إلى أزمة حادة، إذ سُرح نحو 34,100 عامل، أي ثلث القوة الصناعية، وفي المقابل، وجدت صناعة الورق سوقًا بديلة في روسيا ووسعت تجارتها هناك، بينما شهدت الصناعات الصغيرة المعتمدة على الغرب أزمات مماثلة [2]، غير أن الحرب منحت دفعة قوية لـ الصناعات المعدنية التي بلغت قيمة طلبياتها الحربية نحو 346 مليون مارك، فتضاعف الإنتاج أربع مرات وتضاعف عدد العاملين، ورافق ذلك ازدهار نسبي في صناعات النسيج والجلود والكيماويات، الا ان ذلك النمو كان هشًّا؛ فمع توقف الطلبيات الحربية ، ظهر بجلاء ما وصفه دليل وزارة الخارجية الفنلندية بـ"الازدهار الوهمي" الذي انهار سريعًا، أَمَّا على الصعيد الاجتماعي، فَقَدْ انعكس الوضع الاقتصادي على حالة الحركة النقابية؛ إذْ ظَلَّ الاتحاد النقابي الفنلندي ضعيف التنظيم منذ ثورة 1905 [3]، و على إثر ذلك، فَشِلَتْ الإضرابات التي نَظَّمَهَا الاتحاد بسبب ضعف التمويل والتنظيم[4]

اتَّسَمَتْ ظروف العمل في القطاع الصناعي الفنلندي قبيل الاستقلال بكونها بدائية وقاصرة؛ إذْ غابت بشكل كلي التشريعات التي كان من شأنها تنظيم بيئة العمل في المصانع. وقد أدى هذا الفراغ التشريعي إلى تعريض العمال للاستغلال المفرط والرقابة التعسفية. وإضافة إلى ذلك، فإن قطاع صناعة الأخشاب، الذي تمركز في الأرياف، خضع لـ عقلية أبوية (Patriarchal Mentality) في الإدارة، لم تقتصر على شؤون العمل فحسب، بل امتدت لتشمل التدخل في النشاط السياسي للعمال.، وعلاوة على ما سبق، ساهم ضعف أنظمة الإغاثة الاجتماعية المخصصة لمواجهة البطالة في تفاقم المشكلة؛ إذْ أدَّى هذا القصور إلى تراكم أعداد العاطلين والمتجولين في ضواحي المدن، مما عكس هشاشة الوضع الاجتماعي والأمني [5]

تَعَمَّقَتْ الأزمة التي اجتاحت المجتمع الريفي الفنلندي جراء صِغَر مساحة وحدات الأراضي الزراعية؛ إذْ تَرَتَّبَ على صِغَر حجم الحيازة ارتفاع احتمالية كونها أراضٍ مؤجَّرة وليست مملوكة، وقد بَرَزَ هذا النمط بوضوح في جنوب فنلندا، حيث وصلت نسبة المزارع المؤجرة في بعض الرعايا إلى 80%. وفي المقابل، بقيت المزارع الصغيرة الحرة (المملوكة) أكثر انتشارًا في شمال البلاد وشرقها، ونتيجة لذلك، شكَّلَ هذا التوزيع الجغرافي لنوعية الحيازة عاملًا حاسمًا في تحديد طبيعة التوترات الاجتماعية التي سادت عشية الاستقلال. وبشكل عام، عاش غالبية المزارعين الفنلنديين في مزارع صغيرة تقل مساحتها عن عشرة هكتارات[6] وبالنظر إلى قسوة المناخ ورداءة التربة، فإن هذه المزارع لم توفر سوى موارد محدودة للإنتاج الزراعي، غير أنّ الجانب الأهم تمثّل في ملكية الغابات، حيث استطاع الفلاح الحر، بعد تحرره من قيود نظام الميراث، أن يستفيد من انخفاض الضرائب العقارية وأن يحقق أرباحًا متنامية نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية، إضافةً إلى الطلب الكبير على الأخشاب [7]، ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، برز سوق نشط للأراضي أتاح للفلاحين الميسورين شراء ممتلكات النبلاء السابقين، وهو ما مكّنهم من اكتساب مكانة اجتماعية موازية للأرستقراطية التقليدية [8]

وبالنظر إلى قسوة المناخ وضعف التربة، فقد اقتصرت المزارع على إنتاج محدود، غير أنّ ملكية الغابات شكّلت عاملًا حاسمًا، إذ أتاح التحرر من قيود الميراث وانخفاض الضرائب العقارية فرصًا متزايدة للاستفادة من الطلب المتنامي على المنتجات الزراعية والأخشاب. ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر نشأ سوق نشط للأراضي مكّن الفلاحين الميسورين من شراء ممتلكات النبلاء السابقين، وبالتالي من تحقيق صعود اجتماعي يقارب موقع الأرستقراطية التقليدية، ومن الجدير بالذكر أنّ البنية الاجتماعية اتسمت بوجود فئات متعددة من المستأجرين؛ إذ شكّل المايكوتبالاينن (Maatyöläinen) [9] الفئة الأكبر باعتباره عاملًا زراعيًا مستأجرًا أعتمد على العمل المأجور أكثر من إنتاج أرضه، ما وضعه في موقع "البروليتاريا الفلاحية" مع بقاء طموحه في امتلاك الأرض، في المقابل، إستغل التوربّاري (Torppari) [10] مساحات صغيرة تراوحت بين 5 و10 هكتارات غالبًا مقابل إيجارات أو خدمات، الأمر الذي أبقاه في دائرة الفقر والتبعية [11]

و في هذا السياق، برزت قضية الأرض في صلب النقاش السياسي منذ مطلع القرن العشرين، ولا سيما مع صدور برنامج فورسا (Forssa) [12] عام 1903 الذي حدّد توجهات الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SDP) [13] ورغم التزام الحزب في مقدمته بالنهج الماركسي الأرثوذكسي، الذي اعتبر انهيار الفلاحين الصغار مسارًا حتميًا، فإنه قدّم في تفاصيل المسألة الزراعية مقترحات أكثر واقعية، داعيًا الدولة إلى مصادرة الأراضي غير المزروعة وإعادة توزيعها على شكل إيجارات حكومية للفلاحين المعدمين. وعلاوة على ذلك، اكتسب هذا الطرح زخمًا شعبيًا خلال ثورة 1905 مع تصاعد الحراك الريفي والعمالي، وفي الأثناء، أسهمت تجربة برلمان 1907 الأول في أوروبا الذي منح حق التصويت العام للرجال والنساء ــ في تعزيز موقع الحزب الديمقراطي الاجتماعي كفاعل رئيسي في المشهد السياسي. ومن جهة أخرى، شهد الريف تأسيس حزب الاتحاد الزراعي (Maalaisliitto) [14]الذي مثّل مصالح الفلاحين وصغار الملاك، مما أوجد قطبًا سياسيًا موازيًا في الساحة الزراعية [15]

عدّل الحزب الديمقراطي الاجتماعي برنامجه في عام 1911، متخليًا عن مطلب "الزراعة الإجبارية" (pakollinen viljely) [16] ومكتفيًا بالدفاع عن حق المستأجرين في استعادة أراضيهم بعقود ثابتة مع تقديم دعم مالي من الدولة. وقد عكس هذا التحول وعي الحزب بخصوصية البنية الزراعية الفنلندية التي ارتكزت على الحيازات الصغيرة ، و منذ برنامج فورسا ، طرح الحزب الديمقراطي الاجتماعي حلولًا زراعية مستوحاة من الماركسية، داعيًا الدولة إلى السيطرة على الأراضي غير المزروعة وإعادة توزيعها على المعدمين. ومع ذلك، فقد عدّل موقفه عام 1911 متخليًا عن فكرة الزراعة الإجبارية مكتفيًا بالدفاع عن استرداد المستأجرين لأراضيهم بعقود ثابتة ودعم مالي من الدولة. وبذلك، عبّر الحزب عن براغماتية واضحة، فحافظ على الخطاب الماركسي في الشكل، لكنه استجاب لواقع البنية الزراعية القائمة على الحيازات الصغيرة. وبالفعل، وجد الحزب في المستأجرين قاعدة صلبة، حيث مثّلوا العمود الفقري للجمعيات العمالية الريفية، لا سيما في الجنوب والوسط. ومع ذلك، فإنهم ظلوا ينظرون لأنفسهم كفلاحين منتجين يوظفون أحيانًا عمالًا موسميين، مما جعل ولاءهم السياسي غير مضمون [17]، ومع تزايد الإخلاءات وارتفاع الإيجارات، نجح الحزب في استثمار الأوضاع ، و ظهر كمدافع عن الفلاحين، بينما بقي الاتحاد الزراعي أكثر حذرًا مكتفيًا بالدفاع البرلماني [18]

وفي خضم هذه التوترات، بلغت الأزمة الزراعية أوجها عشية إعلان الاستقلال، إذ شكّل المستأجرون والفلاحون المعدمون الأغلبية الساحقة في الأقاليم الجنوبية، إذ تراوحت نسبة المزارع المؤجرة فيها ما بين 70% و 80%، وعلى إثر هذا التفاوت البنيوي في الملكية، تحوّلت قضية الأرض، مع حلول عام 1917م، إلى محورٍ سياسي واجتماعي حاسم في البلاد، و نتيجةً لذلك، تصاعدت المطالب، إذ طالبت الجمعيات العمالية بإصلاحات عاجلة، بل ولوّحت بالعصيان الضريبي كأداة ضغط سياسي [19]، وفي سياق متصل، شهد شهرا أيار وحزيران اندلاع إضرابات زراعية واسعة، والتي سرعان ما تحولت إلى مواجهات عنيفة ومباشرة بين فئة المستأجرين والمُلاّك، كما سُجل لجوء بعض المضربين إلى طلب الدعم من سوفييت الجنود في هلسنكي؛

مما أسار إلى تسييس الصراع الطبقي وتدويل الأزمة، وتزامنًا مع اتساع رقعة الأزمة الغذائية وارتفاع مستويات الأسعار، اندلعت حوادث لافتة كـ "شغب الزبدة" في كل من توركو وهلسنكي (آب 1917)، فقد أقدم المتظاهرون على اقتحام المخازن وتوزيع الزبدة بشكل علني، وهو ما أسهم في تعميق الهوة والاختلاف الجذري في الرؤى بين الصحافة العمالية ونظيرتها البرجوازية [20]

بالتزامن مع اقتراب شهر تشرين الثاني، شهدت البلاد تصاعدًا ملموسًا في وتيرة العنف المنظم؛ إذ تولت الميليشيات العمالية مهام الضبط والنظام، بيد أن عجزها عن فرض الاستقرار أثار قلقًا عميقًا داخل البرلمان والمؤسسات الرسمية، علاوة على ذلك، تبنت القوى العمالية منهج التصعيد عبر الحصار والاحتلال، و ظهر ذلك جليًا في حادثة احتجاز المزارعين في منطقة "فيهتي" بغرض الإكراه على الاستجابة لمطالبهم، كما تجلى ذلك التوجه في تهديد اتحاد العمال في سالو باحتلال المرافق المالية، الأمر الذي عكس استراتيجية شملت الضغط المادي والاقتصادي على حد سواء [21]، و في المقابل، وعلى الصعيد الريفي، أفضت الأغلبية العددية الساحقة للفلاحين، حيث كانت النسبة 1:8، إلى تشكيل ميليشيات أهلية مضادة؛ مما عنى أن التعبئة العسكرية لم تعد حكرًا على المناطق الحضرية، وهو ما مهّد لتصادم وشيك وعميق بين الفئات المتنازعة على السلطة والأرض [22]

وبرزت حوادث مثل اشتباك هويتين (Huittinen) في آب، حيث أطلقت الشرطة النار على المضربين، ومع نهاية العام، اكتسب العنف طابعًا منظّمًا، فقد تشكّل الحرس الأحمر منذ سبتمبر لكنه بقي ضعيف التسليح، وسعى مرارًا للحصول على دعم من بتروغراد [23] وفي 13 كانون الثاني 1918، وعد فلاديمير لينين (Vladimir Lenin) [24] عبر ألكسندر شوتتمان (Alexander Shottman) [25] بتزويدهم بـ 10 آلاف بندقية ورشاشات، غير أنّ القوات البيضاء اعترضت الشحنات قرب فيبوري (Viipuri)، وبحلول كانون الثاني، بلغ عدد الحرس الأحمر نحو 25–30 ألف مقاتل، فيما تراوحت تقديراتهم لاحقًا بين 50–82 ألف، مقابل 70 ألفًا من الحرس الأبيض مدعومين بضباط قيصريين سابقين ومتطوعين ألمان وسويديين ، ورغم إعلان الاستقلال في 6 كانون الأول 1917، ظلت الانقسامات الاجتماعية دون حل، وتردّد الحزب الديمقراطي الاجتماعي بين الثورة والبرلمان، ومع تفاقم الاستقطاب الاقتصادي والسياسي، انفجرت الحرب الأهلية في كانون الثاني 1918، فوقف المستأجرون والمعدمون إلى جانب الحرس الأحمر، بينما اصطف الملاك والفلاحون الأحرار خلف الحرس الأبيض. وبذلك، غدت الأزمة الزراعية الشرارة التي غذّت الثورة وحددت ملامح الدولة الفنلندية الحديثة بين 1917–1920، قبل أن تُتوّج بإقرار قانون التورباري (Torpparilaki) [26] في كانون الأول 1918 الذي منح المستأجرين حق تملك الأراضي [27]

المبحث الثاني : انزلاق فنلندا إلى الحرب الأهلية في عام 1918

شهدت فنلندا، على الرغم من تصويت البرلمان على إعلان استقلالها في السادس من كانون الأول 1917، تحولاً مأساوياً نحو الصراع الداخلي، فمع اندلاع مواجهات متفرقة بين الفصائل المسلحة، ثم إعلان التعبئة العامة في 25 كانون الثاني 1918، و تحول الوضع رسمياً إلى حرب أهلية مفتوحة [28] ، و كان الانقسام الداخلي في صفوف الحركة الاشتراكية الديمقراطية عاملاً حاسماً في إضعاف القدرة على القيادة الفعالة للحركة الثورية، إذ أدى تردد الحزب بين الاعتدال والراديكالية إلى شلل في قراراته، وبالتالي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية: فمن ناحية، اتهم الجناح المعتدل الجناح الثوري بدفع البلاد إلى "ثورة غير محسوبة العواقب"، بينما ردّ الراديكاليون باتهام المعتدلين بالخيانة والتخاذل، مما عمّق الشرخ في الجبهة الثورية، وعلى الصعيد العسكري، لم يكن توازن القوى في صالح الاشتراكيين، على الرغم من تقديرات تشير إلى بلوغ عدد مقاتلي الحرس الأحمر 25–30 ألفاً في بداية الحرب. فقد عانى الحرس الأحمر من ضعف التسليح والانضباط، مقارنةً بالحرس الأبيض، الذي وصل عدده إلى نحو 70 ألفاً، إضافةً إلى حصوله على دعم قوي من ضباط سابقين في الجيش القيصري ومتطوعين سويديين وألمان [29]، وهكذا، ساهمت هذه

العوامل - المتمثلة في التمزق السياسي الداخلي والتفوق العسكري واللوجستي للحرس الأبيض - في تسريع اندلاع الصراع وتحديد مساره الأولي[30]

في أعقاب فشل الإضراب العام في كانون الأول 1917، عمل الحرس الأحمر على إعادة تأكيد وجوده كقوة سياسية وعسكرية موازية، و عزز موقفه بالاستناد إلى دعم بعض المجالس العمالية المحلية واستغلال الاضطرابات الاقتصادية التي اجتاحت البلاد، وبالفعل، في كانون الثاني 1918، تمكن الحرس الأحمر من الاستيلاء على هلسنكي ومدن جنوبية رئيسية أخرى، مُشكلاً حكومة ثورية مؤقتة سعت إلى إضفاء الشرعية على حركتها الانقلابية [31]، وفي المقابل، نظم الحرس الأبيض صفوفه تحت قيادة كارل غوستاف مانرهايم (Carl Gustaf Mannerheim) [32] ، متخذاً من مدينة فآسا مركزاً لعملياته العسكرية ، وبهذا، أسس الحرس الأبيض حكومة مضادة أعلنت نفسها الممثل الشرعي الوحيد للدولة الفنلندية المستقلة [33]

وعلى الرغم من انسحاب روسيا القيصرية في أعقاب ثورة أكتوبر، ظلّ الوجود الروسي عنصراً بالغ الأهمية؛ إذ أدى انهيار السلطة الروسية إلى فراغ أمني واسع ساعد على إشعال فتيل الحرب، و في المقابل، تدخلت ألمانيا في الصراع بشكل مباشر، حيث رأت في فنلندا موقعاً استراتيجياً حيوياً في مواجهة روسيا السوفيتية، وعليه، أرسلت قوات لدعم الحرس الأبيض [34]

بحلول ربيع 1918، أصبح جليًا أن الصراع قد تجاوز كونه أزمة داخلية بحتة، بل تحوّل إلى جزء لا يتجزأ من عملية إعادة رسم خريطة أوروبا الشمالية ضمن سياق تداعيات الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من محاولات الحرس الأحمر شن هجمات واسعة، فإنه واجه عقبات لوجستية وتنظيمية جسيمة، فقد شكلت عوامل ضعف الانضباط الداخلي، وغياب الخبرة العسكرية المدربة، وفقدان الدعم الخارجي الفعّال، مجموعة متكاملة من الأسباب التي ساهمت في تقويض جهوده العسكرية [35]، وفي المقابل، استغل مانرهايم وحكومة الحرس الأبيض هذه الثغرات ببراعة، خاصة بعد تلقي قواته دعماً مباشراً وحاسماً من ألمانيا. وكنتيجة لذلك، تمكنوا من توجيه ضربات قاسية أسفرت، بحلول نيسان 1918، عن سقوط هلسنكي في أيدي الحرس الأبيض، مما مثّل نقطة تحول عسكرية حاسمة في مسار الحرب[36]

وانتهت الحرب الأهلية الفنلندية عمليًا بهزيمة الحرس الأحمر في أيار 1918 وانتصار الحرس الأبيض المدعوم ألمانيًا. وقد خلّفت هذه الحرب مأساة إنسانية، تجلت في سقوط آلاف القتلى واعتقال عشرات الآلاف، ما أدى إلى تعميق الجروح الاجتماعية والفرقة بين الطبقة العاملة والفئات البرجوازية [37] ومع ذلك، مهّدت هذه الأحداث الطريق لولادة الدولة الفنلندية المستقلة على أسس جديدة؛ إذ تحوّل الجيش الأبيض ليصبح النواة الأساسية للجيش الوطني للدولة الجديدة، فيما جرى تهميش القوى الاشتراكية وتغييبها عن المشهد السياسي لفترة طويلة لاحقة [38]

المبحث الثالث: تثبيت الاستقلال و انشاء الدوله الفنلندية 1918-1920

منذ انتهاء الحرب الأهلية في ربيع عام 1918، ظلت مسألة شكل النظام السياسي في فنلندا الجديدة موضع جدل حاد داخل البرلمان وبين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، فقد رأت النخب المحافظة، وإلى جانبها قادة الحرس الأبيض المنتصرون، أن تحقيق الاستقرار الدائم لن يتم إلا عبر إقامة ملكية دستورية قوية على النمط الأوروبي [39]، كما اعتقدوا أن هذه الملكية يجب أن ترتبط بتحالف وثيق مع ألمانيا، التي اعتُبرت الضامن الخارجي الأساسي لاستقلال فنلندا في مواجهة التهديد الذي مثله الأتحاد السوفيتي ، وبناءً على هذا التوجه، دفع أنصار الملكية البرلمان في التاسع من تشرين الأول 1918 للتصويت لصالح تنصيب الأمير الألماني فريدريك كارل هس (Friedrich Karl Hesse) [40] ملكًا، وقد مُنح الأمير اللقب المقترح "ملك فنلندا وكارليا"، وهي إشارة رمزية إلى مشروع توسعي هدف إلى ترسيخ فنلندا كدولة ملكية أوروبية حديثة ذات امتداد إقليمي، و استند هذا الخيار الاستراتيجي بشكل أساسي إلى الروابط التي بناها الحرس الأبيض مع القيادة الألمانية خلال الحرب الأهلية؛ إذ تدخلت القوات الألمانية في نيسان 1918 بشكل حاسم وساعدت في

إسقاط الجمهورية الحمراء في هلسنكي. ولذلك، اعتبر أنصار الملكية أن الارتباط بألمانيا هو خيار أمني يضمن الاستقرار ويؤسس لنظام سياسي محافظ قادر على مواجهة التحديات الداخلية. وكان من أبرز المدافعين عن هذا المشروع سياسيون ينتمون إلى حزب الشباب الفنلندي (Finnish Party)[41] وبعض قادة "السوجيلوسكونتا" (Suojeluskunta)[42]

غير أنّ تطورات الساحة الأوروبية جاءت عكس التوجهات الملكية في فنلندا، فمع توقيع الهدنة في 11 تشرين الثاني 1918 وانهيار النظام الإمبراطوري الألماني وسقوط القيصر فيلهلم الثاني (Wilhelm II) [43] ، فقد المشروع الملكي أسسه الواقعية بشكل كامل. إذ لم تعد ألمانيا قادرة على لعب دور القوة الحامية لنفوذها في شمال أوروبا، كما أنّ انسحابها من مسرح السياسة الدولية ترك فراغًا استراتيجيًا سرعان ما سعت القوى المنتصرة في الحرب، ولا سيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، إلى ملئه. وقد رأت هذه القوى في أي مشروع يربط فنلندا بألمانيا المهزومة تهديدًا للتوازن الجديد الذي أرادت ترسيخه في أوروبا بعد مؤتمر فرساي، وفي ظل هذه التحولات، وجد المحافظون الفنلنديون الذين دعموا خيار الملكية أنفسهم في موقف حرج، إذ كانوا قد صوّتوا في البرلمان في 9 تشرين الأول 1918 على دعوة الأمير الألماني فريدريك هس لتولي عرش فنلندا بلقب "ملك فنلندا وكارليا [44] غير أنّ انهيار ألمانيا جعل هذه الدعوة بلا سند سياسي أو عسكري. ومع إدراكه لتغير موازين القوى، أعلن الأمير فريدريك في 14 كانون الأول 1918 رسميًا تنازله عن العرش، منهياً بذلك محاولة الملكية في مهدها حتى قبل أن تطأ قدماه العاصمة هلسنكي[45]

مثّل إلغاء مشروع تنصيب الأمير الألماني فريدريك ملكًا على فنلندا نقطة تحول كبرى في مسار السياسة الفنلندية الناشئة. فمن جهة، أدى هذا الحدث إلى انهيار المعسكر الملكي بشكل كامل، مما أفقد اليمين المحافظ أداة مشروعة كان يعتمد عليها لإعادة بناء الدولة وفق النموذج الألماني المتأثر بالقيصرية، وفي المقابل، فتح هذا الإخفاق الباب واسعاً أمام صعود التيار الجمهوري، الذي رأى أن خلاص فنلندا واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إقامة نظام دستوري ديمقراطي. هذا النظام كان يهدف إلى ضمان الشرعية الداخلية للطبقة الحاكمة وفي الوقت ذاته كسب ثقة القوى الدولية الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى [46]

ومع سقوط الخيار الملكي، تحوّل النقاش السياسي الحاد في فنلندا من سؤال "ملكية أم جمهورية؟" إلى التركيز على طبيعة الدستور الذي ينبغي أن يحكم الجمهورية الجديدة، وذلك في مطلع عام 1919، فقد انقسمت القوى السياسية حول توزيع السلطة، اذ أصرّ المحافظون على ضرورة تقوية موقع رئيس الجمهورية على حساب البرلمان، بوصفه ضامناً للاستقرار والحماية في ظل المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة، بينما دافع الاشتراكيون، مدعومين بشريحة واسعة من الرأي العام، عن نظام برلماني يهدف إلى الحد من سلطات الرئيس ويمنح الأغلبية الشعبية دوراً أكبر في صياغة القرار السياسي [47]

وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى حل وسط تمثل في دستور عام 1919، الذي أُقرّ رسميًا في 17 حزيران 1919، و نصّ هذا الدستور على أنّ فنلندا جمهورية برلمانية، لكن مع رئيس منتخب يملك سلطات تنفيذية واسعة نسبيًا، بما في ذلك قيادة السياسة الخارجية، وإقرار القوانين بالتعاون مع البرلمان، وتعيين الحكومة. وهكذا، جمع الدستور بين عناصر النظام الرئاسي والبرلماني في محاولة للتوفيق بين مخاوف المحافظين وتطلعات الاشتراكيين. وبعد إقرار الدستور، جرى انتخاب كآرلو يوهو ستولبرغ (Kaarlo Juho Ståhlberg) [48] أحد أبرز رجال القانون وزعيم التيار الجمهوري الليبرالي، كأول رئيس لجمهورية فنلندا في 25 حزيران 1919، وقد عُرف ستولبرغ باعتداله وحرصه على تجاوز جراح الحرب الأهلية، حيث تبنّى سياسة المصالحة الوطنية، وركز على بناء مؤسسات الدولة وترسيخ الشرعية الدستورية. وقد حظي انتخابه بقبول القوى الدولية، التي رأت في الجمهورية الفنلندية نموذجًا للاستقرار في شمال أوروبا، بعيدًا عن مغامرات الملكية والارتهان لألمانيا، و وعلى الصعيد الدولي، لقي التحول الجمهوري صدى إيجابيًا. فقد سارعت بريطانيا وفرنسا إلى توثيق علاقاتها مع فنلندا، ورأت الولايات المتحدة في انتخاب رئيس مدني ديمقراطي دلالة على نضج التجربة السياسية للدولة الجديدة. أما روسيا السوفيتية، التي كانت تتابع هذه التطورات عن كثب، فقد رأت في سقوط المشروع الملكي انتصارًا غير مباشر لمصالحها، لأنه أجهض

محاولة ربط فنلندا بالمشروع الألماني. ومع ذلك، بقيت مسألة الاعتراف الرسمي باستقلال فنلندا مؤجلة حتى توقيع معاهدة تارتو عام 1920 [49]

المبحث الرابع : الإصلاحات السياسية والاجتماعية و ومعاهدة تارتو 1919-1920

شرع الرئيس ستولبرغ منذ انتخابه في 25 تشرين الثاني 1919 في تبني برنامج إصلاحي هدف إلى إعادة اللحمة الوطنية ورأب الصدع الذي خلفته الحرب الأهلية، وقد أدرك ستولبرغ، الذي عُرف بخلفيته القانونية وبدفاعه عن دولة المؤسسات، أنّ استمرار الانقسام بين البرجوازية المنتصرة والطبقة العاملة المهزومة من شأنه تهديد استقرار الدولة الفتية، ولهذا، بدأ البرلمان الفنلندي بمناقشة ملف المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم نحو 70 ألف سجين بعد نهاية الحرب الأهلية في أيار 1918، معظمهم من أعضاء الحرس الأحمر[50]، ورغم أنّ العقوبات الأولى كانت قاسية، إذ صدرت أحكام بالإعدام والسجن الطويل بحق آلاف الاشتراكيين، فإن الضغط الشعبي والدولي دفع الحكومة إلى مراجعة موقفها[51] ففي صيف 1919، أُقرّ قانون العفو التدريجي الذي أتاح إطلاق سراح آلاف المعتقلين بحلول نهاية العام، وقد اعتُبر هذا الإجراء خطوة أولى نحو المصالحة الوطنية، رغم أن جراح الحرب ظلت عميقة، ولا سيما أن الصحافة اليمينية عارضت العفو ورأت فيه تهديدًا لأمن الدولة، بينما رحبت به الأوساط الاشتراكية كاعتراف ضمني بضرورة إشراك العمال مجددًا في الحياة الوطنية [52]

وفي سياق متصل، مثّلت الإصلاحات الزراعية في تاريخ الجمهورية محطةً مفصليةً بالنظر إلى عمق تأثيرها على البنية الاجتماعية والسياسية. إذ شكّلت قضية الفلاحين المستأجرين الذين عملوا في أراضٍ مملوكة لـ البرجوازية الزراعية و تحملوا أعباء إيجارات قاسية، محورًا للصراع الاجتماعي والتوترات المستمرة التي سبقت الحرب [53] و نتيجةً لذلك، غدت هذه الفئة من الفئات الأكثر تأييدًا وانخراطًا في الحركة الاشتراكية قبيل عام 1917، وعلى إثر ذلك، وبعد فترة طويلة من المداولات والنقاشات المستفيضة، أقرّ البرلمان في العاشر من آب لعام 1919 قانون الإصلاح الزراعي، وهو ما منح المستأجرين الحقّ في تملّك الأراضي التي زرعوها، وذلك بموجب شروطٍ مالية مُيسّرة، و بالتالي، يمكن النظر إلى هذا التشريع على أنه استجابة حاسمة للتطلعات الاجتماعية والاقتصادية، إذ أسهم في تخفيف حدة الاستقطاب الاجتماعي وأعاد تشكيل علاقات الملكية الزراعية في البلاد [54]

وقد أشرف على صياغة هذا القانون وزير العدل آنذاك رافايل ايريك Rafael Erich [55] واعتُبر بمثابة استجابة مباشرة لمطالب قديمة رفعها الحزب الديمقراطي الاجتماعي حين دعا علنًا إلى إصلاح نظام الإيجارات، وبهذا الإصلاح، نجحت الحكومة في امتصاص جزء من الغضب الريفي وتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام الجمهوري الجديد، أما اقتصاديًا، كان التحدي أكثر صعوبة،[56] فقد خرجت فنلندا من الحرب الأهلية ومن الحرب العالمية الأولى في وضع اقتصادي هش للغاية، إذ عانت البلاد من التضخم ونقص المواد الغذائية خلال أعوام 1917–1918، وظلّت آثار المجاعة ماثلة حتى عام 1919، ولهذا، ركزت حكومة ستولبرغ على إعادة هيكلة قطاع الزراعة لتعويض النقص الغذائي، وفي الوقت ذاته، على إنعاش التجارة الخارجية، خاصة في مجالات تصدير الأخشاب والورق التي مثلت العمود الفقري للاقتصاد الفنلندي [57]

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الجهود لم تكن ممكنة لولا المساعدات الإنسانية الدولية التي تدفقت على البلاد. فقد لعبت الولايات المتحدة عبر منظمات مثل منظمة الإغاثة الأمريكية American Relief Administration بقيادة هيربرت هوفر (Herbert Hoover) [58]، الذي أصبح لاحقًا رئيسًا للولايات المتحدة، دورًا محوريًا في إرسال شحنات غذائية إلى فنلندا خلال عامي 1919–1920، كما ساهم الصليب الأحمر السويدي في توفير إمدادات طبية وغذائية، وافتتح مطابخ شعبية في المدن الكبرى مثل هلسنكي وتامبيري لتخفيف وطأة الأزمة [59] وقد ساعدت هذه الجهود الدولية، بالتوازي مع السياسات الداخلية، في تثبيت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الصعيد السياسي، ارتبطت هذه الإصلاحات بجهود موازية

لتعزيز مكانة البرلمان والدستور الجديد. فقد أكد ستولبرغ في خطابه أمام البرلمان في كانون الأول 1919 أن "الجمهورية لا يمكن أن تُبنى على القمع، وإنما على الإنصاف والمساواة أمام القانون"، في إشارة واضحة إلى محاولته تجاوز الاستقطاب الطبقي الذي كاد أن يقوّض مشروع الاستقلال [60]

خلال عامي 1919–1920، شهدت المناطق الحدودية في كاريليا (Karelia) اضطرابات واسعة، حيث حاولت مجموعات قومية فنلندية القيام بما عُرف بـ"الحملات الكاريلية" (Heimosodat) [61]بهدف توسيع حدود الدولة الجديدة لتشمل المناطق ذات السكان الكاريليين المتاخمة لروسيا السوفيتية [62]و قد انطلقت هذه الحملات في ربيع 1919 وتجددت لاحقًا في شتاء 1920. ومع ذلك، لم تحظَ هذه التحركات بأي دعم رسمي من حكومة هلسنكي، التي ارتأت أن الانخراط في صراع مباشر مع روسيا السوفيتية من شأنه أن يجر البلاد إلى حرب شاملة [62]

و على الرغم من عدم الاعتراف الحكومي بها، تسببت هذه الحملات في تفاقم التوتر في العلاقات الدبلوماسية وأعطت موسكو ذريعة للتشكيك في النوايا الفنلندية الحقيقية تجاه حدودها الشرقية، و في ظل هذه الظروف المعقدة، انطلقت المفاوضات الرسمية بين الوفدين الفنلندي والسوفيتي في مدينة تارتو الإستونية في حزيران 1920، اذ ترأس الوفد الفنلندي: السياسي البارز يوهو كوستي بآسيكيفي (Juho Kusti Paasikivi) [63] الذي تولى لاحقًا رئاسة الجمهورية (1946–1956)، وضمّ أيضًا الدبلوماسي رافائيل إريش (Rafael Erich) [64]، و قاد الوفد السوفيتي: الدبلوماسي في حكومة البلاشفة، أدولف يوفي (Adolf Joffe) [65]

استمرت مفاوضات السلام التي انطلقت في تارتو لعدة أشهر ضمن أجواء مشحونة. ركز الوفد الفنلندي على تأمين ضمانات أمنية وترسيم حدود واضحة لإنهاء التوغلات الروسية، بينما طالب الوفد السوفيتي بضرورة كبح جماح "المغامرين القوميين" الفنلنديين الذين حاولوا غزو كاريليا، و أثمرت هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة تارتو للسلام في 14 أكتوبر 1920، والتي تُعد نقطة تحول تاريخية في مسار الاستقلال الفنلندي. و تضمنت البنود الأساسية لمعاهدة تارتو أربعة بنود محورية أثرت بشكل عميق على مستقبل فنلندا و هي [66]

1. الاعتراف الكامل بالاستقلال: مثّل التوقيع أول اعتراف رسمي ونهائي من روسيا السوفيتية باستقلال فنلندا، بعد إعلان الاستقلال المبدئي عام 1917.
2. ترسيم الحدود والمكاسب الإقليمية، اذ حصلت فنلندا على منطقة بيتسامو (Petsamo) الواقعة شمال كاريليا، مما منحها منفذًا استراتيجيًا إلى المحيط المتجمد الشمالي، و في المقابل، تخلت فنلندا عن مطالبها في كاريليا الشرقية.
3. عدم التدخل المتبادل: التزم الطرفان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وهو بند حيوي للفنلنديين لتبديد مخاوفهم من دعم موسكو للانتفاضات الشيوعية الداخلية.
4. ضمان حقوق الأقليات: نصت المعاهدة على ضمان حقوق الأقليات على جانبي الحدود في محاولة لاحتواء التوترات العرقية والقومية [67]

لقيت معاهدة تارتو ترحيباً واسعاً في الأوساط الرسمية الفنلندية، إذ نظرت إليها النخب السياسية في هلسنكي كإنجاز حيوي وخطوة حاسمة نحو تثبيت الدولة الفتية على الساحة الدولية. فقد مثلت هذه المعاهدة وسيلة لإنهاء حالة العزلة واللايقين التي سادت البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية، ما سمح بفصل واضح بين الشأن الداخلي الفنلندي والصراع الأيديولوجي مع الجارة السوفيتية، و في المقابل، أثارت بنود المعاهدة خيبة أمل عميقة لدى التيارات القومية المتطرفة الفنلندية. فقد اعتبر هؤلاء المتشددون التخلي عن المطالب الإقليمية في كاريليا الشرقية بمثابة "طعنة في ظهر الحركة الوطنية"، ما يتعارض مع هدفهم المعلن لتوحيد الشعوب الفنلندية العرقية تحت مظلة "فنلندا الكبرى [68]

أما على الصعيد الدولي، فقد كانت تداعيات المعاهدة إيجابية للغاية؛ إذ ساهم التوصل إلى حل دبلوماسي شامل مع روسيا السوفيتية في تحسين صورة فنلندا كدولة مسؤولة وراغبة في الحلول السلمية. الأهم من ذلك، أن تثبيت الحدود وإنهاء النزاع فتح الطريق أمام حصول فنلندا على اعتراف دولي كامل، و تُوج هذا الاعتراف بانضمامها إلى عصبة الأمم في 16 كانون الأول 1920، ما منح الدولة الفتية مكانة شرعية مستقرة ضمن النظام العالمي الجديد الذي أعقب الحرب العالمية الأولى [69]

الخاتمه

١. لم يكن نشوء الدولة الفنلندية مجرد حدث سياسي، بل كان ثورة اجتماعية مُتضمنة. فمسألة الأرض فقد مثّلت مسأله الأرض الشرارة الأساسية التي غذّت التوتر بين المستأجرين (البروليتاريا الريفية) والمُلّاك، وحوّلت الانقسام الطبقي إلى استقطاب عسكري أثناء الحرب الأهلية. و كان قانون التورباري هو الثمن الذي دفعته النخب المنتصرة لضمان شرعية الدولة الجديدة وهدوء الريف.

2. جاء إعلان الاستقلال في 1917 استغلالاً لفراغ القوة الناتج عن انهيار روسيا القيصرية. ثم شكّلت تداعيات الحرب العالمية الأولى، وتحديداً انهيار الإمبراطورية الألمانية (حليف الحرس الأبيض)، الإطار الخارجي الذي أجهض المشروع الملكي ودفع فنلندا نحو الخيار الجمهوري الديمقراطي كخيار براغماتي للحصول على اعتراف الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة).

3. أظهرت القيادة الفنلندية الناشئة، خاصة تحت قيادة الرئيس ستولبرغ براغماتية عالية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية. تجلّى ذلك في التخلي عن الملكية، وتبني الدستور الجمهوري (1919) الذي وازن بين الرئاسية والبرلمانية، وتمرير الإصلاحات الاجتماعية الحاسمة مثل قانون التورباري، بالإضافة إلى تبني سياسة المصالحة الوطنية (العفو التدريجي) لتجاوز جراح الحرب وإعادة دمج الطبقة العاملة.

4. كانت الحرب الأهلية نتيجة عملية فلترة قاسية حددت طبيعة الدولة الجديدة. لقد أدت لهزيمة التيار الثوري الاشتراكي، ما أتاح للنخب البرجوازية المحافظة الليبرالية صياغة الدستور والمؤسسات، لكنها أجبرت هذه النخب في الوقت ذاته على تبني إصلاحات اجتماعية جذرية (الأرض) لمنع تكرار الثورة، مما منح الدولة الفنلندية طابعاً جمهورياً محافظاً مع قاعدة اجتماعية واسعة.

5. نجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي في استقطاب المستأجرين والبروليتاريا الريفية عبر طرحه لحلول لقضية الأرض، حتى مع التزامه الشكلي بالماركسية. في المقابل، مثل حزب الاتحاد الزراعي مصالح الفلاحين الملاك. هذا التبلور الحزبي المبكر على أساس الانقسام الريفي أسهم في تسييس الصراع الاجتماعي ومأسسته داخل البرلمان لاحقاً.

6. مثلت معاهدة تارتو (1920) نقطة التتويج للاستقلال، إذ لم يكن يكفي إعلانه الذاتي. كانت المعاهدة إنجازاً دبلوماسياً حاسماً، حيث حصلت فنلندا على الاعتراف الرسمي والنهائي من روسيا السوفيتية وعلى منفذ بحري استراتيجي (بيتسامو)، مقابل التخلي عن المطالب القومية في كاريليا. هذا الاعتراف مهّد الطريق للانضمام إلى عصبة الأمم، مؤكداً الشرعية الدولية للكيان الجديد.

7. تؤكد الحالة الفنلندية فرضية البحث: لم تنشأ الدولة من عامل واحد، بل من تفاعل معقد بين الداخل والخارج. التوتر الاجتماعي الداخلي (الأرض) أدى للحرب الأهلية، والتحولات الدولية (انهيار ألمانيا وروسيا) أملت الخيار الجمهوري، بينما الصراع الدبلوماسي (معاهدة تارتو) ثبّت الحدود والسيادة، مشكلاً بذلك هوية الدولة الجديدة.

8. مثّلت فنلندا في هذه المرحلة نموذجاً لدولة صغيرة تقع بين قوى كبرى مضطربة (ألمانيا وروسيا السوفيتية)، ونجحت في تحقيق الاستقرار عبر انتهاز الفرص الخارجية والتسوية الداخلية. لقد بنيت الدولة على توازن هش بين اليمين المنتصر، واليسار المقموع المُعاد دمجه، والقوى الدولية المنتصرة والمهزومة، وهو ما سمح لها بالانتقال من تبعية روسية إلى جمهورية قومية

توصيات الدراسة

1. توصي الباحثة بدراسة مقارنة لـ قانون التورباري الفنلندي (1918) مع الإصلاحات الزراعية في دول البلطيق أو دول شرق ووسط أوروبا التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في تأثير ملكية الأرض على الاستقرار السياسي ونشوء الدولة القومية.
2. دراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والشرعية و يُنصح بالتركيز بشكل أعمق على دور المساعدات الإنسانية الأمريكية والسويدية في عامي 1919–1920 (مثل دور إدارة الإغاثة الأمريكية - ARA) وتحليل كيف ساهمت هذه المساعدات ليس فقط في مواجهة الأزمة الاقتصادية، ولكن أيضاً في تعزيز الشرعية الداخلية لحكومة ستولبرغ الجديدة وتقليل حدة التوتر الاجتماعي بعد الحرب الأهلية.
3. توصي الباحثة بدراسة كيفية التوفيق بين الخطاب الماركسي الأرثوذكسي للحزب في برنامج فورسا وبين تبنيه لحلول عملية غير ماركسية (مثل الدفاع عن حق المستأجرين في التملك بدلاً من الملكية الجماعية)؛ لتوضيح البراغماتية السياسية التي سمحت للحزب بالبقاء كقوة رئيسية بعد هزيمته العسكرية.
4. التركيز في الدراسات المستقبلية على تأثير انضمام فنلندا إلى عصبة الأمم (كانون الأول 1920) ودراسة كيف استخدمت الدولة الفتية هذه المنصة الدولية لتعزيز سيادتها وأمنها، خصوصاً في ضوء علاقتها المستمرة مع روسيا السوفيتية والقوى الأوروبية الكبرى.
5. دراسة "الحملات الكارلية" كتعارض بين القومية والدولة: و تحليل دوافع وأهداف الحملات الكارلية وعلاقتها الأيديولوجية بنموذج "فنلندا الكبرى" القومي المتطرف، وكيف تعاملت الحكومة الفنلندية الرسمية مع هذه الحملات؛ لتسليط الضوء على التوتر بين المشروع القومي التوسعي (غير الرسمي) و أولوية تثبيت الدولة ذات الحدود المعترف بها دولياً

الهوامش

1. Upton, Anthony F. The Finnish Revolution 1917–1918. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980,p.121
2. Alapuro, Risto. State and Revolution in Finland. Berkeley: University of California Press, 1988,p.66
3. Kirby, David. A Concise History of Finland. Cambridge: Cambridge University Press, 2006,pp.153-155
4. Jussila, Osmo, Seppo Hentilä, and Jukka Nevakivi. From Grand Duchy to a Modern State: A Political History of Finland since 1809. London: Hurst & Company, 1999,p.29
5. Meinander, Henrik. A History of Finland. Oxford: Oxford University Press, 2011,p.53
6. Paavolainen, Jaakko. Red Finland 1918. Helsinki: Tammi, 1966,pp.91-94
7. Jaakko Paavolainen,White Finland 1918. Helsinki: Tammi, 1967,pp.201-203
8. Polvinen, Tuomo. Between East and West: Finland in International Politics, 1918–1920. Helsinki: Finnish Historical Society, 1969,p.111

9. يشير مصطلح المايكوتبالاينن في السياق التاريخي الفنلندي إلى العمال الزراعيين الفقراء والمعدمين الذين عملوا في الحقول دون امتلاك الأرض، وكانوا يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية هشة. وقد شكّل

هؤلاء طبقة ريفية واسعة في المجتمع الفنلندي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. لعبت هذه الفئة دورًا مهمًا في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ انضمت بكثافة إلى صفوف الحزب الديمقراطي الاجتماعي الفنلندي، وأسهمت في الدفع نحو المطالبة بالإصلاحات الزراعية والعدالة الاجتماعية قبيل استقلال فنلندا عام 1917، للمزيد ينظر

Kirby, David. A ,op,cit,p 157

10. يطلق مصطلح التورباري في فنلندا إلى الفلاح المستأجر الذي كان يحصل على قطعة أرض صغيرة من المالك مقابل الإيجار أو العمل الزراعي. مثّل هؤلاء طبقة واسعة خاصة في جنوب ووسط فنلندا، عاشوا بين وضع أفضل من العمال المعدمين لكنهم ظلوا تحت رحمة شروط الملاك. ومع اقتراب الاستقلال عام 1917، أصبحوا قوة اجتماعية بارزة في المطالبة بالإصلاحات الزراعية، للمزيد ينظر

Furu, Adél. “Recognition of Finland’s Independence: A Time of Contemplation.” Journal of Baltic Studies 44, no. 2 (2013): 145–162.

11. Virtanen, Pekka. Agrarian Movements and the Finnish Parliament 1906–1919. Master’s thesis, University of Turku, 1985,p.31

12. برنامج فورسا هو الوثيقة التي أقرّها الحزب الديمقراطي الاجتماعي الفنلندي سنة 1903 في مؤتمر عُقد بمدينة فورسا. وقد وضع البرنامج أجندة إصلاحية واضحة ركّزت على الاقتراع العام المتساوي، والتعليم المجاني، وضمان حرية التنظيم النقابي، وإجراء إصلاحات زراعية لصالح المستأجرين والفلاحين المعدمين. شكّل هذا البرنامج حجر الأساس للعمل السياسي للحزب خلال العقود الأولى من القرن العشرين، للمزيد ينظر

Alapuro, Risto. ,op,cit,pp.74-75

13. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الفنلندي تأسس عام 1899، وبرز سريعًا كالتنظيم السياسي الأبرز الذي مثّل الطبقة العاملة والشرائح الفلاحية الفقيرة. سعى الحزب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين أوضاع العمال الزراعيين، وكان له حضور بارز في الحراك السياسي قبيل استقلال فنلندا عام 1917. كما لعب دورًا محوريًا في الحرب الأهلية الفنلندية سنة 1918، حيث قاد المعسكر الأحمر، للمزيد ينظر

Upton, Anthony F. The Finnish Revolution 1917–1918. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980, 22–24.

14. حزب الاتحاد الزراعي، تأسس سنة 1906 لتمثيل مصالح الفلاحين وصغار الملاك في فنلندا. برز الحزب كقوة سياسية موازية للحزب الديمقراطي الاجتماعي، خاصة في الريف، حيث ركّز على قضايا الزراعة، واللامركزية، والحفاظ على الهوية الوطنية. ومع مرور الوقت، أصبح الحزب أحد الأعمدة الرئيسة للحياة السياسية الفنلندية، وتحوّل لاحقًا إلى ما يُعرف اليوم بـ حزب الوسط الفنلندي ، للمزيد ينظر

Meinander, Henrik. A History of Finland. Oxford: Oxford University Press, 2011, 142–145.

15. Jutikkala, Eino, and Kauko Pirinen. A History of Finland. Helsinki: WSOY, 1974,pp 188-191

16. الزراعة الإجبارية كان مطلبًا ظهر في مطلع القرن العشرين ضمن النقاشات السياسية والاجتماعية في فنلندا، خاصة بين صفوف العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء. يقوم المفهوم على إلزام ملاك الأراضي باستغلال أراضيهم الزراعية وعدم تركها بورًا، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي ومنح الفلاحين المعدمين

فرصًا أكبر للعمل والإيجار. تبنّى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الفنلندي هذا المطلب في برامجه الأولى، لكنه تراجع عنه عام 1911 مكتفيًا بالمطالبة بحق المستأجرين في عقود ثابتة ودعمٍ مالي من الدولة، في خطوة عكست سعيه لتبنّي موقف أكثر واقعية في ظل ميزان القوى السياسي، للمزيد ينظر

Klinge, Matti. A Brief History of Finland. Helsinki: Otava, 1Longpp.277-278

17. Kettunen, Pauli. "The Finnish Civil War and Its Historiography." Scandinavian Journal of History 33, no. 1 (2008): 1–18.
18. Jutikkala, Eino. History of the Finnish People. Helsinki: WSOY, 1962,p.70
19. Nevakivi, Jukka. The Appeal That Was Never Made: The Allies, Scandinavia and the Finnish Civil War, 1918. Helsinki: Finnish Historical Society, 1976,pp.125-131
20. Smith, Jeremy. Red Nations: The Nationalities Experience in and after the USSR. Cambridge: Cambridge University Press, 2013,p.86
21. Ibid,p,87
22. Upton, Anthony F. The Finnish Civil War 1918: A Study in Class Conflict. London: Macmillan, 1980.
23. Jutikkala, Eino,op,cit,p.82

24. فلاديمير لينين هو قائد سياسي ومفكّر ماركسي روسي (1870–1924)، مؤسس الحزب البلشفي وزعيم الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، التي أطاحت بالحكومة المؤقتة وأدت إلى قيام الاتحاد السوفيتي سنة 1922. يُعتبر لينين أول رئيس لمجلس مفوضي الشعب (رئيس الحكومة السوفيتية)، وأحد أبرز المنظّرين في الفكر الماركسي-اللينيني الذي أصبح لاحقًا الأساس الأيديولوجي للدولة السوفيتية والحركات الشيوعية حول العالم، للمزيد ينظر

Service, Robert. Lenin: A Biography. London: Macmillan, 2000 ,p.3-12

25. ألكسندر شوتتمان كان ناشطًا شيوعيًا ألمانيًا ارتبط بشكل وثيق بالحركة البلشفية بعد ثورة أكتوبر 1917. وقد برز دوره في إطار الأممية الشيوعية (الكومنترن) حيث عمل كمترجم ووسيط سياسي بين القيادة البلشفية والحركات الشيوعية في أوروبا الشمالية، وخاصة فنلندا، للمزيد ينظر

Upton, Anthony F. The Finnish Revolution 1917–1918. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980,p.155

26. Manchester Guardian. "Civil War in Finland." April 15, 1918,p.5
27. Kirby, David. The Baltic World 1772–1993: Europe's Northern Periphery in an Age of Change. London: Longman, 19951pp.86-89
28. Hentilä, Seppo. Twentieth-Century Finland. London: Longman, 1999,p.40
29. Sihvo, Hannes. The Birth of Finland. Helsinki: Finnish Literature Society, 1990,pp.131-133
30. Anthony Upton, F. Communism in Finland: A History and Interpretation. Bloomington: Indiana University Press, 1971,P.75

31. Treaty of Tartu between Finland and Soviet Russia, October 14, 1920." In League of Nations Treaty Series, Vol. 3. Geneva: League of Nations, 1921Upp.183-188

32. كارل غوستاف إميل مانرهايم 1876-1951 ، هو قائد عسكري ورجل دولة فنلندي لعب دورًا محوريًا في مسار استقلال فنلندا وتثبيت كيانها السياسي في القرن العشرين. خدم في البداية ضابطًا في الجيش الإمبراطوري الروسي لأكثر من ثلاثة عقود، حيث اكتسب خبرة عسكرية واسعة في الحروب الروسية–اليابانية والعالمية الأولى. بعد استقلال فنلندا عام 1917، تولى قيادة الحرس الأبيض في الحرب الأهلية (1918) وقادهم إلى الانتصار على الحرس الأحمر المدعومين من البلاشفة، ما رسّخ موقعه كأحد أعمدة النظام الجديد، للمزيد ينظر

Lunde, Henrik O. Finland's War of Choice: The Troubled German-Finnish Alliance in World War II. Casemate, 2011, pp.11-16

33. Alapuro, Risto. "Social Classes and the Civil War in Finland." Theory and Society 7, no. 3 (1979): 357–362

٣٤. من المهم الإشارة إلى أن الحرب الأهلية الفنلندية لم تكن مجرد صراع داخلي، بل كانت أيضاً حرب وكالة مُصغّرة ضمن سياق أوسع هو الحرب العالمية الأولى وصراع القوى العظمى للسيطرة على شمال أوروبا، وقد أدى الانتصار الألماني السريع إلى تحويل فنلندا إلى مملكة تابعة لألمانيا مؤقتًا، مما كان سيضمن موطئ قدم استراتيجي لألمانيا ضد حلفاء الأنجلو-فرنسيين. أما الفراغ الأمني الذي خلفته روسيا، فقد سمح أيضًا للقوى المحلية والأجنبية بتصعيد الاستقطاب بين الحرس الأبيض (الذي ضمّ القوات المحافظة والبورجوازية والوطنية) والحرس الأحمر الذي ضمّ العمال والاشتراكيين المدعومين جزئياً من البلاشفة الروس)، مما أدى إلى واحدة من أكثر الحروب دموية في تاريخ فنلندا الحديث، للمزيد ينظر

Bosworth, R. J. B. The Oxford Handbook of the History of Modern Europe. Oxford: Oxford University Press, 2011,p.161

35. Kirby, David. Finland in the Twentieth Century. London: C. Hurst, 1979,p.217

36. إن الانتصار الحاسم للحرس الأبيض، الذي تُوّج بسقوط هلسنكي بمساعدة القوات الألمانية، لم ينهِ الحرب الأهلية فحسب، بل أدى إلى وضع فنلندا تحت النفوذ الألماني المُطلق مؤقتاً، لضمان الهيمنة الألمانية على بحر البلطيق كجزء من أهداف الحرب . كما كانت لهذا الانتصار تداعيات داخلية وخيمة ، فقد أعقب سقوط هلسنكي والانتصار النهائي للحرس الأبيض فترة "إرهاب أبيض" واسعة النطاق (White Terror)، حيث نُفِّذت عمليات إعدام جماعية وسُجِن عشرات الآلاف من الأسرى والمُتعاطفين مع الحرس الأحمر في معسكرات الاعتقال، مما جعل التكلفة البشرية والسياسية لهذا النصر هائلة وأثّر على المصالحة الوطنية لعقود لاحقة، للمزيد ينظر

Anthony F. Upton, The Finnish Revolution, 1917–1918 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980), pp.300–305.

٣٧. تُعرّف البرجوازية أكاديميًا بأنها الطبقة الاجتماعية التي ظهرت تاريخيًا في المدن الأوروبية (Bourg) خلال العصور الوسطى المتأخرة، وتطورت لتُصبح الطبقة المسيطرة في ظل النظام الرأسمالي.

يُحدد المنظور الماركسي البرجوازية بأنها المجموعة التي تمتلك وسائل الإنتاج—مثل المصانع، والأراضي الكبيرة، ورؤوس الأموال—وبالتالي تتحكم في العملية الاقتصادية. تتميز هذه الطبقة بأنها تعتمد على استغلال العمل المأجور، حيث تستمد دخلها (الربح) من فائض القيمة الناتج عن عمل الطبقة العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها لبيعها. ومن هذا المنطلق، تشكل البرجوازية، بأقسامها المختلفة (كبيرة وصغيرة)، القوة المحركة والمهيمنة على الهياكل السياسية والاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، للمزيد ينظر

Karl Marx and Friedrich Engels. The Communist Manifesto. London: Penguin Classics, 2011,pp.51-55

38. Anthony Upton, F,op,cit,p.85

39. Kivimäki, Ville. Memory and the Civil War in Finland, 1918–1939. PhD diss., University of Tampere, 2003 ,p.85

40. فريدريك كارل فون هِس ((1868–1940) كان أميرًا ألمانيًا من أسرة هِس-كاسل، وزوج الأميرة مارجريت شقيقة القيصر فيلهلم الثاني. برز اسمه في التاريخ الفنلندي عقب الاستقلال سنة 1917، حين اتجهت القوى المحافظة في البرلمان الفنلندي إلى خيار الملكية، فانتخبوه في 9 أكتوبر 1918 ملكًا على فنلندا تحت لقب "ملك فنلندا وكاريليا ودوق لابلاند الأكبر". غير أنّ انهيار ألمانيا واستسلامها في الحرب العالمية الأولى أضعف المشروع، فأعلن تنازله في ديسمبر من العام نفسه قبل أن يتسلم العرش، لتسلك فنلندا بعدها مسار الجمهورية الدستورية. ويُشار إليه في الأدبيات التاريخية غالبًا باعتباره "الملك الذي لم يتوج" في فنلندا

Kirby, D. G. A Concise History of Finland. Cambridge: Cambridge University Press, 2006, pp. 134–136.

41. حزب سياسيً ليبراليً إصلاحيًا نشأ في فنلندا أواخر القرن التاسع عشر (1894) كنتيجة لانشقاق داخل الحزب الفنلندي المحافظ. مثّل الحزب الطبقة المتعلمة والبرجوازية الوسطى في المدن، ودافع عن الدستور الذاتي لفنلندا ضد محاولات الترويس الروسية، كما دعم الحريات المدنية والإصلاحات الديمقراطية. لعب الحزب دورًا مهمًا في الحياة السياسية حتى عام 1918 حين انقسمت صفوفه بعد الحرب الأهلية الفنلندية، ليذوب لاحقًا في أحزاب ليبرالية وجمهورية جديدة مثل الحزب التقدمي الوطني , للمزيد ينظر

Jussila, Osmo, Hentilä, Seppo, and Nevakivi, Jukka. From Grand Duchy to Modern State: A Political History of Finland since 1809. London: C. Hurst & Company, 1999, pp. 127–130.

42. السوجيلوسكونتا او الحرس المدني كانت منظمة شبه عسكرية فنلندية تأسست عام 1904 بشكل غير رسمي في سياق المقاومة الوطنية لسياسات الترويس الروسية، ثم أعيد تنظيمها وتوسيعها خلال الحرب الأهلية الفنلندية سنة 1918 لتكون بمثابة ميليشيا بيضاء داعمة للقوى المحافظة. لعبت قوات السوجيلوسكونتا دورًا أساسيًا في انتصار "البيض" على "الحمر"، ثم جرى دمجها لاحقًا في النظام الدفاعي الرسمي للدولة الفنلندية المستقلة. استمرت هذه المنظمة حتى عام 1944 حين حُلّت بموجب شروط الهدنة الموقّعة مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، للمزيد ينظر

Upton, Anthony F. The Finnish Revolution 1917–1918. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980, pp. 240–245.

43. فيلهلم الثاني (1859–1941) كان آخر قياصرة الإمبراطورية الألمانية وآخر ملوك بروسيا، حيث حكم بين عامي 1888 و1918. عُرف بلقب "القيصر" وكان شخصية محورية في السياسة الأوروبية قبل

وأثناء الحرب العالمية الأولى. اتسمت سياسته الخارجية بالنزعة التوسعية والسعي لتأكيد مكانة ألمانيا كقوة عالمية من خلال التسلح البحري والتحالفات الإمبريالية. بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وانهيار النظام الإمبراطوري، تنازل عن العرش في 9 نوفمبر 1918 ولجأ إلى هولندا، حيث عاش في منفاه حتى وفاته عام 1941، للمزيد ينظر

Clark, Christopher. Kaiser Wilhelm II: A Life in Power. London: Penguin, 2009,pp.2-7

44. Neue Zürcher Zeitung. "Der Bürgerkrieg in Finnland." February 1918,P.6
45. Mylly, Juhani. Social Structure and the Finnish Civil War. PhD diss., University of Helsinki, 1982,p.219
46. Ibid,p.228
47. Sihvo, Hannes.op,cit,p.143

48. كارل يوهو ستولبرغ ((1865–1952) كان رجل دولة فنلندي بارز وأول رئيس لجمهورية فنلندا بين عامي 1919 و1925. كان أستاذًا في القانون الدستوري وعضوًا في البرلمان، ولعب دورًا رئيسيًا في صياغة دستور عام 1919 الذي أرسى النظام الجمهوري البرلماني بعد فشل مشروع الملكية. عُرف بانتمائه إلى الحزب التقدمي الوطني وبمواقفه الداعمة للديمقراطية وسيادة القانون، كما مثّل شخصية توافقية ساعدت على استقرار النظام السياسي الفنلندي في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية. بعد انتهاء ولايته، ظلّ شخصية مؤثرة في الحياة العامة حتى وفاته, للمزيد ينظر

Upton, Anthony F. "The Finnish Revolution." Journal of Modern History 52, no. 1 (1980): 48–74.

49. Laakso, Mikko. The Role of Germany in the Finnish Civil War 1918. PhD diss., University of Jyväskylä, 1990,p.196
50. Ibid,p.198
51. Nevakivi, Jukka. "The Finnish Civil War as an International Problem." Journal of Peace Research 5, no. 4 (1968): 307–326.
52. Paavolainen, Jaakko. "The Social Composition of the Red Guards in 1918." Scandinavian Economic History Review 15, no. 2 (1967): 120–124
53. Upton, Anthony F. "Lenin and Finland 1917–1918." Europe-Asia Studies 20, no. 4 (1968): 509–513
54. Ibid,p.515

55. رافايل إيريك ((1879–1946) سياسيً وأكاديميً فنلنديً بارزًا، اشتهر بكونه من الشخصيات الليبرالية الدستورية في مرحلة بناء الدولة الفنلندية الحديثة. شغل منصب وزير العدل بين عامي 1918 و1919 في حكومة لاوري إينار إنمارك، وكان له دور مهم في تنظيم البنية القانونية عقب الاستقلال والحرب الأهلية.لاحقًا تولّى منصب رئيس وزراء فنلندا بين مارس 1920 وأبريل 1921، حيث قاد المفاوضات التي أفضت إلى توقيع معاهدة تارتو مع الاتحاد السوفيتي (1920)، التي اعترفت باستقلال فنلندا وحددت حدودها الشرقية. إلى جانب نشاطه السياسي، كان أستاذًا للقانون الدستوري في جامعة هلسنكي، وأحد أبرز المنظّرين في الفكر القانوني والسياسي الفنلندي في النصف الأول من القرن العشرين، للمزيد ينظر

56. Jussila, Osmo; Hentilä, Seppo; Nevakivi,op,cit,p.43

57. Polvinen, Tuomo. “Finland and Germany in 1918.” Scandinavian Journal of History 5, no. 1 (1980): 45–63.

58. هيربرت هوفر ((1874–1964) هو الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية (1929–1933). كان في الأساس مهندسًا مدنيًا ناجحًا، ثم اكتسب سمعة دولية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب دوره في تنظيم الإغاثة الإنسانية في أوروبا، وخاصة في بلجيكا. تانتُخب رئيسًا عام 1928 عن الحزب الجمهوري، وتزامنت ولايته مع بداية الكساد الكبير (1929). سعى هوفر إلى مواجهة الأزمة عبر تدخلات محدودة في الاقتصاد وبرامج إغاثة، لكن سياساته اعتُبرت غير كافية لاحتواء الانهيار الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع شعبيته بشكل كبير وخسارته الانتخابات أمام فرانكلن روزفلت عام 1932. بعد خروجه من البيت الأبيض، عاد إلى العمل في مجال الإغاثة واللجان الاستشارية، وترك إرثًا مختلطًا يجمع بين إنجازاته الإنسانية وفشله في إدارة الأزمة الاقتصادية الكبرى، للمزيد ينظر

59. Meinander, Henrik. “Finland and the Russian Revolution.” European History Quarterly 25, no. 4 (1995): 563–565

60. هي حملات عسكرية تطوعية شنّها قوميون فنلنديون بين عامي 1918 و1922 ضد السلطة البلشفية في منطقة كاريليا شمال غرب روسيا. هدفت هذه التحركات إلى ضم الأراضي الكاريلية ذات الصلة اللغوية والثقافية بالشعب الفنّي، في إطار فكرة "فنلندا الكبرى". ورغم بعض النجاحات الميدانية، انتهت هذه الحملات بالفشل، وأكدت معاهدة تارتو عام 1920 الحدود الشرقية بين فنلندا والاتحاد السوفيتي، للمزيد ينظر

Kirkinen, Heikki. The Karelians. Helsinki: Otava, 1995, pp. 201–205,p.211

61. Paavolainen, Jaakko,op,cit,p.107

62. Paavolainen, Jaakko. “The Role of Women in the Finnish Civil War.” Scandinavian Journal of History 6, no. 1 (1981): 15–30.

63. يوهو كوستي بآسيكيفي ((1870–1956) رجل دولة فنلندي بارز، تولّى منصب رئيس جمهورية فنلندا بين عامي 1946 و1956. قبل رئاسته، كان سياسيًا محافظًا ودبلوماسيًا لعب دورًا أساسيًا في مفاوضات السلام مع الاتحاد السوفيتي، خصوصًا معاهدة موسكو (1940) التي أنهت حرب الشتاء، كما كان رئيسًا للوزراء مرتين (1918 و1944–1946).ارتبط اسمه بما عُرف لاحقًا بـ خط بآسيكيفي–كekkonen (Paasikivi–Kekkonen line)، وهي سياسة خارجية واقعية سعت إلى ضمان استقلال فنلندا عبر علاقات حسن جوار مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. يُعد بآسيكيفي من الشخصيات المحورية التي أرست أسس سياسة فنلندا الحيادية خلال الحرب الباردة للمزيد ينظر،

Meinander, Henrik. A History of Finland. Oxford: Oxford University Press, 2011, pp. 187–192.

64. رافائيل إريش ((1879–1946) كان سياسيًا وأستاذ قانون فنلندي، برز كأحد وجوه التيار الليبرالي في مرحلة بناء الدولة الفنلندية بعد الاستقلال. تولّى منصب وزير العدل سنة 1918 في حكومة لوري إينار إنمارك، وأسهم في ترسيخ البنية القانونية للجمهورية الناشئة. لاحقًا أصبح رئيس وزراء فنلندا (1920–1921)، وقاد المفاوضات التي أفضت إلى معاهدة تارتو مع الاتحاد السوفيتي عام 1920، والتي رسمت الحدود الشرقية وأكدت استقلال فنلندا. إلى جانب نشاطه السياسي، عمل أستاذًا للقانون الدستوري في جامعة هلسنكي، وكان من أبرز المنظّرين للقانون العام في بلاده, للمزيد ينظر

Meinander, Henrik.op,cit,p.200

65. أدولف يوفي (1883–1927) كان سياسيًا ودبلوماسيًا بلشفيًا سوفيتيًا بارزًا. وُلد في القرم لأسرة ثرية، وانضم مبكرًا إلى الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية، ثم أصبح من المقرّبين من ليون تروتسكي. بعد ثورة أكتوبر 1917، لعب دورًا مهمًا في السياسة الخارجية السوفيتية، حيث شارك في مفاوضات بريست-ليتوفسك مع ألمانيا عام 1918، ثم عمل مفوضًا وسفيرًا في عدد من الدول منها ألمانيا، اليابان، والصين.عُرف يوفي بأسلوبه الدبلوماسي الحازم، وكان من أنصار الخط الثوري الأممي. لكنه أُبعد تدريجيًا من مراكز القرار بعد صعود جوزيف ستالين. وفي عام 1927، انتحر في موسكو إثر خلافات سياسية وشخصية، وقد أثّر انتحاره في أوساط المعارضة اليسارية داخل الحزب الشيوعي، للمزيد ينظر

Fischer, Louis. The Soviets in World Affairs: A History of the Relations Between the Soviet Union and the Rest of the World, 1917–1929. London: Jonathan Cape, 1930, pp. 212–217.

66. Hentilä, Seppo. “Finland’s Road to Independence 1917.” Nordic Historical Review 12, no. 2 (1999): 41-45
67. Ibid,p.50
68. Kirby, David. “The Peace of Tartu 1920.” The Slavonic and East European Review 50, no. 121 (1972): 221–226
69. Ibid,p.231

المصادر

أولا: الكتب الاجنبيه

1. Alapuro, Risto. State and Revolution in Finland. Berkeley: University of California Press, 1988.
2. Bosworth, R. J. B. The Oxford Handbook of the History of Modern Europe. Oxford: Oxford University Press, 2011.
3. Clark, Christopher. Kaiser Wilhelm II: A Life in Power. London: Penguin, 2009.
4. Fischer, Louis. The Soviets in World Affairs: A History of the Relations Between the Soviet Union and the Rest of the World, 1917–1929. London: Jonathan Cape, 1930.
5. Hentilä, Seppo. Twentieth-Century Finland. London: Longman, 1999.
6. Jussila, Osmo, Seppo Hentilä, and Jukka Nevakivi. From Grand Duchy to a Modern State: A Political History of Finland since 1809. London: C. Hurst & Company, 1999.
7. Jutikkala, Eino. History of the Finnish People. Helsinki: WSOY, 1962.
8. Jutikkala, Eino, and Kauko Pirinen. A History of Finland. Helsinki: WSOY, 1974.

9. Karl Marx and Friedrich Engels. The Communist Manifesto. London: Penguin Classics, 2011.
10. Kirby, David. A Concise History of Finland. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
11. ———. Finland in the Twentieth Century. London: C. Hurst, 1979.
12. ———. The Baltic World 1772–1993: Europe's Northern Periphery in an Age of Change. London: Longman, 1995.
13. Kirkinen, Heikki. The Karelians. Helsinki: Otava, 1995.
14. Klinge, Matti. A Brief History of Finland. Helsinki: Otava, 1983.
15. Lunde, Henrik O. Finland's War of Choice: The Troubled German-Finnish Alliance in World War II. Casemate, 2011.
16. Meinander, Henrik. A History of Finland. Oxford: Oxford University Press, 2011.
17. Nevakivi, Jukka. The Appeal That Was Never Made: The Allies, Scandinavia and the Finnish Civil War, 1918. Helsinki: Finnish Historical Society, 1976.
18. Paavolainen, Jaakko. Red Finland 1918. Helsinki: Tammi, 1966.
19. ———. White Finland 1918. Helsinki: Tammi, 1967.
20. Polvinen, Tuomo. Between East and West: Finland in International Politics, 1918–1920. Helsinki: Finnish Historical Society, 1969.
21. Service, Robert. Lenin: A Biography. London: Macmillan, 2000.
22. Sihvo, Hannes. The Birth of Finland. Helsinki: Finnish Literature Society, 1990.
23. Smith, Jeremy. Red Nations: The Nationalities Experience in and after the USSR. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
24. Upton, Anthony F. Communism in Finland: A History and Interpretation. Bloomington: Indiana University Press, 1971.
25. ———. The Finnish Civil War 1918: A Study in Class Conflict. London: Macmillan, 1980.
26. ———. The Finnish Revolution 1917–1918. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980.

ثانيًا: الصحف

1. Manchester Guardian. "Civil War in Finland." April 15, 1918.
2. Neue Zürcher Zeitung. "Der Bürgerkrieg in Finnland." February 1918.

ثالثًا: الرسائل الجامعية

1. Kivimäki, Ville. "Memory and the Civil War in Finland, 1918–1939." PhD diss., University of Tampere, 2003.
2. Laakso, Mikko. The Role of Germany in the Finnish Civil War 1918. PhD diss., University of Jyväskylä, 1990.

3. Mylly, Juhani. Social Structure and the Finnish Civil War. PhD diss., University of Helsinki, 1982.
4. Virtanen, Pekka. “Agrarian Movements and the Finnish Parliament 1906–1919.” Master’s thesis, University of Turku, 1985.

رابعًا: المقالات والأبحاث (المجلات العلمية)

1. Alapuro, Risto. “Social Classes and the Civil War in Finland.” Theory and Society 7, no. 3 (1979)
2. Furu, Adél. “Recognition of Finland’s Independence: A Time of Contemplation.” Journal of Baltic Studies 44, no. 2 (2013)
3. Hentilä, Seppo. “Finland’s Road to Independence 1917.” Nordic Historical Review 12, no. 2 (1999)
4. Kettunen, Pauli. “The Finnish Civil War and Its Historiography.” Scandinavian Journal of History 33, no. 1 (2008)
5. Kirby, David. “The Peace of Tartu 1920.” The Slavonic and East European Review 50, no. 121 (1972)
6. Meinander, Henrik. “Finland and the Russian Revolution.” European History Quarterly 25, no. 4 (1995)
7. Nevakivi, Jukka. “The Finnish Civil War as an International Problem.” Journal of Peace Research 5, no. 4 (1968)
8. Polvinen, Tuomo. “Finland and Germany in 1918.” Scandinavian Journal of History 5, no. 1 (1980)
9. Paavolainen, Jaakko. “The Role of Women in the Finnish Civil War.” Scandinavian Journal of History 6, no. 1 (1981)
10. ———. “The Social Composition of the Red Guards in 1918.” Scandinavian Economic History Review 15, no. 2 (1967)
11. Upton, Anthony F. “The Finnish Revolution.” Journal of Modern History 52, no. 1 (1980): 48–74.
12. ———. “Lenin and Finland 1917–1918.” Europe-Asia Studies 20, no. 4 (1968)

خامسًا: الوثائق والمعاهدات

1. Treaty of Tartu between Finland and Soviet Russia, October 14, 1920.” In League of Nations Treaty Series, Vol. 3. Geneva: League of Nations, 1921.